



Cultural Heritage as a Strategic Input for Tourism Development in Libya

Bashir Dokhan

**Associate Professor - Faculty of Arts, University of Zawia
Zawia - Libya**

Email: B.dokan@zu.edu.ly

Received: 06/07/2024 | Accepted: 07/08/2024 | Available online: 08/09/2024 | DOI: 10.26629/uzfaj.2024.08

ABSTRACT

It can also be viewed as a bridge that connects peoples and civilizations, enhances human and cultural interdependence, and achieves the desired openness to others and to human civilization. Hence, culture played a prominent role in protecting the national identity of the Libyan people with all its components. Through it, they preserved their traditions, cultural heritage, cultural properties, sanctities, values, and behavior.

Libya has inherited from its past a multi-faceted cultural heritage whose diversity and richness is recognized at the global level. This heritage, which is considered a symbol of identity and an essential element for our memory, carrying our shared principles and values and is transmitting to future generations.

The intangible element is presented by customs and cultural heritage, such as folk arts, traditional crafts, folk dance, folk costumes, and the presence of a number of popular dishes that the population continued to pass down from generation to generation. They became among the elements that attract tourists, and many of them will gasp and leave for anything else. Coexist with them and participate in. Their various festivals. This study discusses the issue of the heritage cultural and heritage tourism in Libya and ways to develop and improve it.

Keywords: cultural heritage, strategic, tourism, Libya.



الموروث الثقافي المدخل الاستراتيجي لتنمية السياحة في ليبيا

بشير دخان

قسم الدراسات السياحية - كلية الآداب - جامعة الزاوية
الزاوية - ليبيا

Email: B.dokan@zu.edu.ly

تاريخ النشر: 2024/09/08م

تاريخ القبول: 2024/08/07م

تاريخ الاستلام: 2024/07/06م

ملخص البحث:

يمكن النظر إليه بمثابة جسر يربط بين الشعوب، والحضارات، ويعزز الترابط الإنساني، والثقافي، ويحقق الانفتاح المرغوب فيه على الآخر، وعلى الحضارة الإنسانية. ومن هنا لعبت الثقافة دوراً بارزاً في حماية الهوية الوطنية للشعب الليبي بكل مكوناتها، فمن خلالها حافظ على تقاليده وموروثه الثقافي، وممتلكاته الحضارية ومقدساته وقيمه وسلوكه.

وقد ورثت ليبيا من ماضيها تراثاً ثقافياً متعدد المشارب ومعتزفاً بتنوعه وغناه على المستوى العالمي، ويشكل هذا التراث الذي يعتبر رمزا للهوية وعنصراً أساسياً لذاكرتنا، حاملاً لمبادئنا وقيمنا المشتركة وقابلاً للنقل إلى الأجيال القادمة.

ويعد العنصر المعنوي المتمثل في العادات والتقاليد والموروث الثقافي، مثل الفنون الشعبية والصناعات التقليدية، والرقص الشعبي والأزياء الشعبية ووجود عدد من الأكلات الشعبية التي ظل يتوارثها السكان جيلاً بعد جيل أصبحت من العناصر الجاذبة للسياح وأمست يلهث الكثير منهم ورائها رغبة في معرفتها وكيفية التعايش فيها والمشاركة في مهرجاناتهم المختلفة. حيث تناقش هذه الدراسة موضوع الموروث الثقافي والسياحة التراثية في ليبيا وسبل تنميتها وتطويرها.

الكلمات المفتاحية: الموروث الثقافي، الاستراتيجي، السياحة، ليبيا.

مقدمة:

يُمثل التراث الثقافي على اختلاف أنواعه وأشكاله مبعثُ فخرٍ للأُمم واعتزازها؛ فهو بما يحمله من قيمٍ ومعاني دليل على العراقة والأصالة، والمعبر عن الهوية الوطنية، بوصفها صلة بين ماضي الأُمم وحاضرها. كما أصبح يُنظر إليه كركيزة أساسية في اقتصاد العديد من الدول؛ إذ إنه من الموارد المهمة الذي تقوم حوله صناعة السياحة، وأهم مورد من موارد المجتمع من خلال عملية التنمية التي أصبح التراث الثقافي يمثل جزءاً

لا يتجزأ منها في أي مجتمع يمتلك رصيذاً منه، ولهذا أصبحت كثير من الدول تسعى سعياً حثيثاً لتعظيم العائد من التراث الثقافي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كرافد مهم من روافد الاقتصاد الوطني. كما يمكن النظر إليها بمثابة جسر يربط بين الشعوب، والحضارات، ويعزز الترابط الإنساني، والثقافي، ويحقق الانفتاح المرغوب فيه على الآخر، وعلى الحضارة الإنسانية. ومن هنا لعبت الثقافة دوراً بارزاً في حماية الهوية الوطنية للشعب الليبي بكل مكوناتها، فمن خلالها حافظ على تقاليده ومورثه الثقافي، وممتلكاته الحضارية ومقدساته وقيمه وسلوكه.

وقد ورثت ليبيا من ماضيها تراثاً ثقافياً متعدد المشارب ومعترفاً بتنوعه وغناه على المستوى العالمي، ويشكل هذا التراث الذي يعتبر رمزا للهوية وعنصراً أساسياً لذاكرتنا، حاملاً لمبادئنا وقيمنا المشتركة وقابلاً للنقل إلى الأجيال القادمة.

وتمثل التنمية المستدامة أحدي متطلبات الحياة المعاصرة بعد أن شهد العالم تغيرات عديدة على مستوى حجم استهلاك الموارد الطبيعية وما خلفه من تداعيات بيئية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية، بالإضافة إلى كون التنمية المستدامة ضرورة حياتية ذات أبعاد سياسية واقتصادية تهدف إلى عقلانية مشاريع الإنتاج والاستثمار في القطاعات المختلفة.

ويعد العنصر المعنوي المتمثل في العادات والتقاليد والموروث الثقافي، مثل الفنون الشعبية والصناعات التقليدية، والرقص الشعبي والأزياء الشعبية ووجود عدد من الأكلات الشعبية التي ظل يتوارثها السكان جيلاً بعد جيل أصبحت من العناصر الجاذبة للسياح وأمست يلهث الكثير منهم ورائها رغبة في معرفتها وكيفية التعايش فيها والمشاركة في مهرجاناتهم المختلفة. حيث تناقش هذه الدراسة موضوع الموروث الثقافي والسياحة التراثية في ليبيا وسبل تنميتها وتطويرها.

مشكلة الدراسة:

اعتباراً لثراء التراث الوطني وتنوعه، سواء كان تراثاً ثقافياً مادياً أو غير مادي أو تراثاً مزدوجاً؛ واعتباراً للدور الأساسي الذي يضطلع به في الحفاظ على الهوية الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة؛ ونظراً لكون هذا التراث ثروة وطنية وجزء لا يتجزأ من تراث الإنسانية جمعاء واعترافاً بتنوع روافد الدولة الليبية ومساهماتها في إثراء وتنشيط الثقافة الوطنية؛ تتمثل المشكلة البحثية في أن بعض العادات والتقاليد تتعرض للتدهور والاندثار الناتج عن عوامل عديدة بشرية وتخطيطية، مما يفقدها الكثير من ملامحها وخصائصها التراثية المميزة، بالإضافة لما ينتج عن ذلك من تعارض بين التطور الحاصل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وبين بقاء التقاليد المحلية والخصوصية الثقافية. كما تتناقض سياسات التخطيط الحديث المتبعة حالياً مع الهوية الثقافية الليبية.

في ظل ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو دور الموروث الثقافي للمجتمع الليبي في تنشيط السياحة في ليبيا؟ وإلى أي مدى مساهمته في تنمية واستدامة السياحة؟ وما هي الطرق الكفيلة لحماية الموروث الثقافي للمجتمع الذي يستسقى منه تاريخ وحضارته على مر الزمن؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أ- الإلحاح على ضرورة ووجوب النهوض بالقطاع السياحي الليبي.
- ب- صياغة منهجية عمل تكون قادرة على الارتقاء بالسياحة الثقافية من خلال الحفاظ على تميز هذا النسيج، وبطريقة توازن بين متطلبات التطور من جهة ومتطلبات الارتقاء من جهة ثانية والعمل على رفع المستوى العام للسياحة الثقافية.
- ت- الوقوف على مقومات الجذب السياحية الحضارية المتمثلة في الموروث الثقافي الليبي كأحد مقومات صناعة السياحة وإبراز دوره كمؤثر رئيس في تنشيط السياحة.
- ث- كيفية الاهتمام بهذا الموروث الثقافي وصيانته وتأهيله لتحقيق سياحة مستدامة.

أهمية الدراسة:

تبين الدراسة وجود تلازم كبير بين الثقافة والسياحة، وكلاهما يعتبران عاملاً مهماً في التنمية المحلية، إذ تمكن السياحة من خلال أنشطتها المختلفة التوفيق بين الحفاظ على مكونات التراث الثقافي وتطوير هذه الصناعة بشكل مستدام، للموضوع أهمية كبيرة فالتراث له دور كبير في تحقيق تنمية سياحية مستدامة لذا استغلته دول عديدة.

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة:

1. التراث: هو ما تم توريثه، وتضم في طياتها الانتقال من الماضي إلى المستقبل إن هذا الإرث الذي حصلنا عليه من أسلافنا يجب علينا تمريره إلى الأجيال القادمة"، لذا فإن تراث الإنسانية يشمل ما أورثته الحضارات المختلفة التي سبقت حاضرتنا في جانب الفكر والأدب والفلسفة والثقافة أو في جانب الفنون والعمارة والتصميم أو في كافة جوانب الحياة فكرياً وتطبيقياً.
- وتعرف "اليونسكو" التراث بأنه: "ميراث الماضي الذي نتمتع به في الحاضر وننقله إلى الأجيال القادمة".
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "ما هو التراث العالمي)
1. وتعتبر التراث الثقافي بأنه: "ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "التراث الثقافي المادي"، مكتب اليونسكو بالقاهرة).

2. العادات: عادة تدل على مجموعة الأنماط السلوكية التي يحملها التراث وتعيش في الجماعة، وذلك على اختلاف أوجه النشاط الشخصي للفرد التي تتصف بمزيد من العشوائية» (ظاهر حسين وآخرون ، بدون تاريخ، ص: 2) .
3. التقاليد: عرفت على أنها: «نمط سلوكي يتميز عن العادة بأن المجتمع يقبله عموماً دون دوافع أخرى، عدا التمسك بسنن الأسلاف». (محمد الجوهري، حسن الشامي، 1973، ص: 398) .

منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي في إنجاز هذه الدراسة لتناسبه مع طبيعة الموضوع والذي لا يقتصر على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها فقط المختلفة اقتصادياً ومادياً وتنظيمها والتعبير عنها كميّاً وكيفياً.

فعلي الرغم من أن ليبيا تمتلك الإمكانات السياحية والموارد المتنوعة وصناعاتها التقليدية المختلفة وتنوع مناخها الطبيعي وتضاريسها المختلفة حيث تتوفر عليها شواطئ وجبال ووحدات وصحاري وتراث ثقافي متنوع إلا أن القطاع السياحي لم تولي له الأهمية البالغة في التنمية.

وفي الوقت الحاضر أصبح البحث عن موارد ومداخل أخرى للعملة الصعبة بديلة لقطاع النفط يقودنا إلى التوجه نحو الاستثمار في القطاع السياحي وتطويره والاهتمام بالصناعات التقليدية حيث نجد ليبيا تزخر بإرث ثقافي اجتماعي متنوع و ثري يبرز جلياً وبخاصة في الاحتفالات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي، والديني، والثقافي التي تختلف من منطقة لأخرى كما تتنوع المظاهر الفنية التي تتخللها كالرقص الذي تتغير لوحاته من منطقة لأخرى، و الغناء، والموسيقى و فنون الطبخ التقليدي، و اللباس التقليدي، و التراث الشفهي، والحرف التقليدية.

قد يعني مصطلح تراث للبعض أنه شيء انقضى وفات عليه الزمن وهذا ليس صحيحاً حيث أن التراث يعني الشيء الموروث، وهذا يعني شيء موجود معنا سواء تداولناه أو احتفظنا به وبقي في ذاكرتنا، وثمة امتداد للتراث حتى وقتنا الحالي وإن إضافات قد تتم على هذا التراث.

من الملاحظ في العقدين الأخيرين على المستوى المحلي أو الدولي تزايد الاهتمام بالفلكلور الشعبي، للدور المهم الذي يلعبه في حياة المجتمعات المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إذ أن من أسباب هذا الاهتمام هي الأخطار التي تهدد بقاء واستمرار وتجدد ونمو هذا الفلكلور. فالمعلوم أن كثير من الفنون التقليدية والموروثات الشعبية مصيرها كان الاندثار والتلاشي بسبب التجاهل وعدم الاكتراث، ولأن أغلبها لا يتوارث

عبر قنوات التعليم النظامية، وإنما تنتقل بالمشاهدة، الأمر الذي يؤدي إلى نسيانها وتلاشيها من الذاكرة القومية.

وقد برز إلى الساحة الدولية دعوات جادة إلى حفظ تراث الشعوب وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك على غرار مبادرة كل من اليونسكو UNESCO (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) ومبادرة الويبو WIPO (المنظمة العالمية للملكية الفكرية) وقد تبلورت الفكرة على صعيد اليونسكو في إقرار اتفاقية دولية لصون التراث الثقافي غير المادي في أكتوبر 2003، وقد صادق على هذه الاتفاقية معظم دول العالم منها ليبيا. وما زال الأمر قيد التفاوض في إطار منظمة الويبو منذ سنة 2001 للتوصل إلى صيغة قانونية ملزمة لحماية الموروثات الشعبية. فحضارة الأمم والشعوب لا تقاس بما لديها من تقدم علمي وتقني بل تقاس بما تتطوي عليه من ارث وتاريخ حافل، ومقدرة أجيالها على المحافظة على ذلك ، لاسيما وان اليوم يعتبر الإرث الحضاري مقوماً هاماً من مقومات الجذب السياحي.

يظهر سلوك المجتمعات في العادات والتقاليد المرتبطة بها بسبب ما ترسب لديها من آثار الحضارات التي مرت بها، ويختلف مدى ارتباط المجتمعات بالتقاليد والعادات بمدى تأثر هذه المجتمعات بالحضارات المتعاقبة، فالعادات والتقاليد عاملاً "متغيراً" يتبع نوعية السكان التي تعاقبت على البلاد وهي بدورها تنعكس على المراحل المتعاقبة لنمو المدينة، وتؤثر بطبيعة العلاقة بين السكان والبلدة القديمة، بالتالي تعتبر مؤثر " محدد (يسري دعيس، 2005، ص20).

تعد الفنون الشعبية من التراث الثقافي غير المادي في ليبيا انعكاساً لمظاهر الحياة وجوانبها الثقافية والفكرية لأنها تمثل حياة الفرد وعاداته وتقاليد في الأفراح والأترح، ويضم التراث الثقافي غير المادي جميع الممارسات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وكذا الأدوات والقطع والمصنوعات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها والتي تعتبرها الجماعات والأفراد المنتمون إلى المجتمع الليبي جزءاً من تراثهم الثقافي. وتعتبر جزءاً من هذا التراث، كل من اللغة والأدب والموسيقى والغناء والحكاية والرقص والاحتفالات وباقي الفنون وكذا الألعاب والأساطير والطقوس والعادات والممارسات والمهارات والمعرفة المتوارثة للحرف التقليدية والهندسة المعمارية وفن الطبخ والإنتاج، وكذا تخزين المنتجات والطب والصيدلة التقليدية، وكذا المسالك الثقافية كأماكن لتأكيد استمرارية الهوية الوطنية وللدلالة على جذور الثقافة العربية الليبية، والمساهمة في التعريف بها عالمياً.

لقد اكتسب التراث الثقافي قيمة اقتصادية كبرى باعتباره عصباً لقطاع السياحة، فالموروث الثقافي هو ذلك الكم الهائل من العادات والتقاليد الشعبية وأنماط المعمار والحرف اليدوية المختلفة من حياكة وتطريز وصناعة جلود وأدوات زراعة وصناعة ولهجات ولغات وقصص وحكايات وألغاز وحكم وأمثال وزجل أو شعر شعبي واللباس العربي والبيت العربي وفنون الطهي، ويتجلى أيضاً في الأعراس والاحتفالات والشعائر الدينية والعقائدية لأي شعب.

إن الثقافة هي مجموعة المعتقدات والقيم والعادات والسلوكيات وأسلوب الحياة والنقاش والعلاقات الإنسانية في مجتمع معين، وكل بلد له ثقافته التي ينفرد بها وأخلاقياته وأذواقه التي يجب أن يحرص عليها في ترقية الإبداع السياحي، وكل هذه الموروثات تعد عوامل جذب سياحي مهمة من خارج المنطقة وداخلها.

ونظراً لاتساع رقعة ليبيا وتباين مناطقها، فقد تباينت مع ذلك كم هائل من العادات والتقاليد والألعاب الفلكلورية، تنوعت واختلفت تبعا لموقع المنطقة جغرافيا، والتي تتباهى بما تملكه من تراث فلكلوري شعبي ضارب في أعماق الزمن ، وأصبح من المقومات السياحية التي تستهوي السياح داخليا وخارجيا.

السياحة الثقافية والتاريخية.

ويعرفها سميت (Smith) بأنها امتصاص لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة يلاحظ من خلالها أساليب المنازل والحرف ومعدات الري والزراعة أما ريتش و زينز (Ritchie and Zins) فيعرفانها بأنها عنصر جاذبية المناطق السياحية ،وقد أبرز بعض العناصر الثقافية التي تسهم في جذب السائحين إلي أماكن معينة أهمها الحرف اليدوية واللغة والتقاليد والعادات الغذائية، كذلك الفن والموسيقي والمشاهد الباقية من تاريخ المنطقة، وفنون المعمار الذي يميز المنطقة بالإضافة إلي الأزياء التقليدية (اتفاقيات جنيف الأربع، 1997) م .(اللجنة الدولية للصليب الأحمر . ط. 4 جنيف .ملحق 1 ، ص43 ، وملحق 2، ص 102؛ حسن جوني، تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ، مجلة الإنسان، الصليب الأحمر، 2010، عدد 47، ص 11) .

وعليه يقصد بالسياحة الثقافية جميع الأنشطة السياحية التي تتعلق بالثقافة المادية) مثل الآثار، والتراث العمراني، والمواقع التاريخية، ومواقع التراث الأدبي، والحرف والصناعات الشعبية، والأسواق الشعبية والثقافة غير المادية وتشمل ثقافة المجتمع (مثل العادات والتقاليد، والتراث الأدبي، والفلكلور، والمهرجانات، وثقافة الصحراء، والضيافة، والألعاب الشعبية وغيرها. ويهدف هذا النوع من السياحة إلي التعرف علي الحضارات القديمة، وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي العريق والتاريخ الهام لذلك فهي تجتذب نوعية معينة من السائحين الذين يرغبون في إشباع الرغبة في المعرفة، وزيادة معلوماتهم الحضارية بحيث يتم التركيز علي زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كبيرة والتي تحكي لنا حضارات تلك الأمم بالإضافة إلي معايشة الشعوب المختلفة بعاداتهم وتقاليدهم وفنونهم المختلفة.

وإذا نظرنا إلي ليبيا نجد أنها تحظي بالعديد من الحضارات التي ظهرت وسادت ثم بادت علي أرضها وتركت لنا طرزاً معمارية مختلفة شاهدة علي تاريخ تلك الحضارات بالإضافة إلي القطع الأثرية المتناثرة في ربوعها والتي تنتمي إلي مناطقها المختلفة والتي تعود إلي حضارات عديدة نمت وازدهرت في عصور مختلفة وحتى الوقت الحاضر، وتركت لنا شواهد وأثاراً معبرة عن العصور الفينيقية والإغريقية والرومانية، والبيزنطية والمسيحية والإسلامية، والحديثة.

وبالنظر إلى هذه الحضارات المختلفة التي ترجع إلى فترات زمنية متباينة فهي الأكثر جذباً لحركة السياحة الثقافية والتاريخية وهي المصدر الرئيس الذي يحرك السياحة الوافدة إلى ليبيا مما جعلها تعرف بنمط واحد في الأسواق الخارجية المصدرة للسياح ومن هذا الجانب نرى ضرورة مطالبة البلاد بالاهتمام بهذه الحضارات القديمة لشغف السياح بآثارها وشواهداها، وذلك للانتفاع بها في تطوير الحركة السياحية لأنها تشتمل على عوامل جذب سياحي لها أهميتها، وعائداتها، وإيراداتها المالية الكبيرة، وبالتالي علي وزارة السياحة الاهتمام بالأنماط المختلفة لأنها مادة إعلانية خصبة في الترويج السياحي لهذه البلاد، وهذا لا يعني إهمال المواقع الأثرية والثقافية. وفي هذا الصدد يجب علي البلاد أن تهتم بالفنون المختلفة من رسوم تصويرية، ونحت وحرف يدوية وصناعات تقليدية، ومهرجانات ثقافية، وأعراس جماعية التي تقام بشكل شبه منتظم سنوياً في عدة مدن وبخاصة في مدينة طرابلس. كذلك تسود في أقصى غرب البلاد اللغة الأمازيغية السائدة في عدة مدن بالشمال الإفريقي وتعتبر المناطق الجبلية ذات مخزون الثقافي للبلاد نظراً لأصالة الثقافة الأمازيغية المتجذرة لدى السكان المحليين، و بالتالي فإن هذه الحمولة الثقافية الغنية التي تميز مناطق الاستقبال تساهم في استقطاب السياح لاكتشاف أسلوب عيش السكان و عاداتهم وتقاليدهم و أنماط الإنتاج لديهم و صناعتهم التقليدية، الأمر الذي يمكن من إنعاش السياحة الثقافية ، إضافة إلى اللهجات التي تتشابه والتي توجد في تونس ومصر نتيجة لاحتكاك سكان الحدود مع بعضهم البعض بحكم التزاوج وقرب المسافة الحاصل بين هذه المناطق ، وهذا يعد من مقومات الجذب السياحي الثقافي ، حيث أن هذا الاختلاف في لغة الكلام والتعامل بألفاظ غريبة عن اللغة العربية المألوفة هو من أهم الجوانب التي يرغب العديد من السياح في سماعها والكشف عن أسرارها ولاسيما عند مناسبات الأفراح التي تعد تعبيراً عن الفرح بألوانه وأشكاله المختلفة.

وبالرغم من أن غالبية سكان الدولة يتكلمون اللغة العربية ويشتركون في أبعدياتها إلا أنهم يختلفون في عموميات الثقافة حيث نجد هناك خصوصيات للثقافة الليبية تختلف عما هو موجود في تونس ومصر، وبناءً علي ذلك نجد أن ظاهرة التشابه والاختلاف في الفنون الشعبية والصناعات التقليدية، والرقص الشعبي يختلف من منطقة إلى أخرى فمثلاً نجد بعض التشابه في الملابس الشعبية بينها وتونس بالإضافة إلى بعض المأكولات الشعبية مثل الكسكسي وذلك لقربها الجغرافي ووحدة اللغة وخضوعها لمنطقة ثقافية واحدة وعليه تمتاز ليبيا بوجود عدد من الأكلات الشعبية التي ظل يتوارثها السكان جيلاً بعد جيل وأشهرها البازين والكسكسي والمقطع والعصيدة والرشرة والزميطة إضافة إلى عدة أنواع من الخبز مثل خبز التنور مع العلم أن لهذه الأكلات شهرة تمتاز بها كل مدينة علي الأخرى فمثلاً يقال البسيصة الزوارية والبازين الغرياني مما جعلها تستقطب سكان المدن المختلفة، صورة رقم(1).

صورة رقم (1) بعض الأكلات الشعبية الليبية (البازين الكسكسي، المقطع)



أيضاً تمتاز مدنها المختلفة بملابس تميزها عن غيرها من المناطق ومن أهم الملابس الرجالية البدل العربية والزيون والذي يتكون من السروال والسورية والفرملة والطاقيّة العربية ذات اللون الأبيض أو الأسود والتي تعرف باسم (المعركة) أو الأحمر في شرق البلاد وتعرف باسم (الشنّة) أيضاً من الملابس الشعبية الخاصة بالرجال الجرد بنوعيه الصيفي والشتوي، بالإضافة إلى العباءة (الوزرة)، أما الملابس النسائية فهي تتكون من الثوب والرداء والفراشية وتترزين النساء بأشكال مختلفة من الحلي المصنوع من الذهب أو الفضة أو كليهما وأمثلة ذلك الدبلج والسوار والسنيلة والخلخال والشنيقيل... الخ صورة (2)

صورة (2) أزياء النساء في ليبيا



بالإضافة إلى التخصيب بالحنة والكحل والسواك، كذلك تشتهر بلادنا بعدة صناعات تقليدية ذات جذب سياحي ومن أشهرها مصنوعات الغزل والنسيج التي تقام علي صوف الأغنام وشعر الماعز ووبر الإبل مثل الأغطية والجرد والقمصان والجوارب ، والكليم صورة(3) وهو أحد أنواع الفرش الأرضي ، حيث اشتهر منذ بداية القرن الماضي كأحد الصناعات التقليدية اليدوية التي تتقنها النساء داخل البيوت ، وبنفس نظام صناعة الجرد والعيبي.. الخ

الشكل (15) بعض الصناعات التقليدية



المصدر : Tourism-salem.blogspot.com

أما الصناعات القائمة علي النبات الطبيعي (الديس) مثل الحصير والسلال أيضاً الصناعات المقامة علي أشجار النخيل مثل الحصير وبعض الأثاث المنزلي وعسل التمر، أيضاً بعض الصناعات الطينية مثل الكانون والجرار وأواني الأكل والتتور... وغيرها ، وبالتالي يجب الاهتمام بالحياة التقليدية في هذه المجتمعات كونها أصبحت من العناصر الجاذبة للسياح وأمست يلهث الكثير منهم ورائها رغبة في معرفتها وكيفية التعايش فيها والمشاركة في مهرجاناتهم المختلفة الذين يمتازون بعبادات وتقاليد، وأنماط سلوكية تتميز عن ما هو موجود بالمراكز الحضرية من كرم وحسن الضيافة، التي يمكن أن تسهم في عملية الجذب السياحي إضافة إلي وجود كثير من الصناعات الصغيرة المحلية التي تجد رواجاً وإقبالاً عليها من قبل السياح مثل صناعة السلال والحصير والسجاد والفخار، والأطباق المصنوعة من السعف وألياف النخيل، بيت الشعر(الخيمة البدوية) صورة (3) والزى الليبي التقليدي، بالإضافة إلى الصناعات

التقليدية الموجودة بالمراكز الحضرية مثل الصناعات المعدنية التي تشمل الحلي والأطباق النحاسية والفضية، صورة رقم (4) و(5) وأدوات الفارس الليبي، وهذه الصناعات تساعد على إيجاد فرص عمل مناسبة ودائمة، حيث تعد العمالة قاطرة السياحة، ومع التطور الكبير الذي حظيت به الصناعة الآلية وتطور سبل الاتصال العالمي.

صورة (3) بيت الشعر ومصنوعات سعف النخيل "الأطباق"



المصدر: المعرض الأول للفنون والتراث والصناعات التقليدية بصبراتة.

صورة رقم(4) الصناعات التقليدية النحاسية(طرابلس)



بعض المصنوعات النحاسية



ومن هنا بزرت الصناعات التقليدية كمحور اقتصادي هام في العديد من البلدان واحتلت حيزا واسعا في القطاع السياحي، وأصبحت جزءا من الحركة السياحة الثقافية، باعتبار أن هذه الصناعات تمثل هوية الشعوب وتراثها الإنساني، بما تحمله في طياتها من جذور حضارية متراكمة نتيجة التفاعل بين الأمم والشعوب. ومن المعلوم أن المهرجانات تختلف حسب نوعياتها فهناك الثقافية والفنية والرياضية، ومن أهدافها رواج ظاهرة معينة، وتشتهر منطقة الدراسة بإقامة المهرجانات المختلفة وعلي مستوى البلاد كاملة ومن أشهر المهرجانات الفنية مهرجان الشعر الشعبي، والشعر الفصيح، ومهرجان القصة القصيرة، بالإضافة إلي مهرجان الأغنية، ومهرجانات الأعراس الجماعية التي تستقبل نخبة كبيرة من العرسان من مختلف أنحاء البلاد ويرتدون الملابس الشعبية ابتهاجا بهذه المناسبة بالرغم من انتماءاتهم القبلية والجغرافية المختلفة ويعد هذا المهرجان من أنجح المهرجانات في ليبيا وتشارك فيه الفرق الموسيقية للفنون الشعبية بأغاني ورقصات مختلفة تعبر عن أصالة وعادات وتقاليد هذا الشعب، كذلك مهرجانات التسوق التي تقام سنوياً في أروقة معرض طرابلس الدولي، أما ما يتعلق بالمهرجانات الرياضية فهي لها نصيب أيضا حيث تقام عدة مسابقات في أنشطة رياضية مختلفة أهمها مهرجان الفاتح للفروسية وقفز الحواجز، ومهرجان جمال الخيول العربية، ومهرجان الفروسية الشعبية صورة (5)

صورة رقم (5) للعقد من الفرسان باللباس الليبي



وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة الإقبال الكبير علي مثل هذه التظاهرات المهرجانية وما تحققة من جذب سياحي وبالتالي يجب إقامة مثل هذه المهرجانات في مواقيت مختلفة وأن لا تقتصر أقامتها علي المدن الكبرى، وعلي الرغم من أن بلادنا تتوفر بها إمكانيات فنية وتراثية كبيرة، إلا أنها مازالت تحتاج إلى المزيد من الاهتمام، حتى تتمكن من أن تتواصل وتستغل وتستثمر هذه المهرجانات والاحتفالات والمعارض في تنشيط السياحة إذا ما توفرت الإمكانيات، والنية الصادقة ومن ثم التنسيق والإعداد الجيد والمدروس من أجل تعريف المواطن والسائح على هذا التراث الفني والشعبي الأصيل كل ذلك يشجع على زيارة ليبيا والتعرف عليها.

وبالتالي لم يكن هذا الاهتمام وليد الصدفة، وإنما نما وتطور باحتضان الدولة للحرفيين وتشجيعها لهم، إذ اعتبرت إن السياحة الثقافية في توجيهها تنمويا تساعد على تنشيط السياحة أولا والثقافة وكل ما يرتبط بها ثانيا وذلك بالتنسيق التام مع منظمات المجتمع الأهلي في الداخل والخارج، وبالتالي أصبحت الدعاية والترويج لهذه المنتجات والسلع علما قائما بذاته يتطلب تضافر جهود العديد من القطاعات للوصول إلى الهدف المنشود، إعلاميا، واقتصاديا واستثمارا، ونشر الوعي بين السكان فهي الحافظ الأول لتراثها الثقافي.

أيضاً تؤدي الحرف والهوايات دوراً هاماً في السياحة حيث تجلب مداخيل هامة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهوايات مثل المسرح الغناء والرقص الشعبي، فهي وسيلة فعالة لجلب السياح إلى البلد وكذلك خلق فرص عمل جديدة.

وعليه ومن هذا المنطلق علي الدولة الليبية متمثلة في وزارة السياحة أن تضطلع بدور نشط في حفظ تراثها ونقله وإحيائه وتحرص على المحافظة على هذا المجال من خلال:

أولاً: دعم الحرف التقليدية:

علي الرغم من أن التراث العربي الليبي في مجمله " ليس نتاجاً بسيطاً واحداً " ولا ينتمي لعصر محدد أو بقعة واحدة أو جماعة معينة وإنما مر كب ثقافي معقد ، إلا أنه يتميز بوحدة أساسية مستمرة تستمد جوهرها من أصول مشتركة في الجغرافيا والتاريخ واللغة وليبيا من الدول التي تزخر بإمكانات هائلة من عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي الذي يحمل في طياته تاريخ وحضارة هذا البلد وثقافة شعبه التي تعود جذورها إلى عصور غابرة، وهي تنتظر من يقوم بإزالة غبار الدهر والإهمال عنها ، ويسخرها لإحياء ثقافة هذا البلد ويتم ذلك من خلال الآتي:

- إنشاء مركز لدعم الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وهو مشروع لحفظ التراث يضم حرفيين محليين يقومون بأعمال الإنتاج وعرض إبداعاتهم بالإضافة إلي توفير أماكن للتدريب يتولى التدريب فيها متخصصون مؤهلون في التصميم و التطوير.
- تدعم الدولة هذا التوجه وتقدم ضمانا باسم الدولة لبعض المنتجات لدعم عمليات التسويق الخارجي مثل السجاد والأزياء الشعبية.
- استيراد وتوفير بعض المواد الأولية التي قد لا تتوفر داخل البلاد.
- تحويل البيوت والقصور القديمة إلى مطاعم تراثية تقدم الوجبات الشعبية بطريقة تقليدية بأسلوب راقى.
- عمل ندوات وأيام دراسية لتوعية الجيل والنشء بأهمية الصناعات التراثية وتعزيز الاهتمام بها.
- وضع برامج تربوية لتنمية مدارك الناس بأهمية التراث والصناعات التقليدية على البيئة.
- إقامة ورش ومراكز تهتم بالعمل في الأشغال اليدوية التقليدية، وخلق سوق محلي لها ثم تسويقها للخارج، وإنشاء متاحف توثق الثقافة الليبية والصناعات التقليدية.
- الاهتمام بتدريب وتأهيل الأيدي الليبية العاملة بهذا المجال وتشجيعها من خلال دعمها وشراء إنتاجها وتسويقها لمنتجاتها.
- القيام بدعوة السياح لحضور المناسبات، التي تعرف بالتراث والتقاليد الليبية كالمناسبات الاجتماعية والاحتفالات الوطنية الشعبية وإدماجهم في هذه الاحتفالات والمهرجانات والمناسبات.

ثانياً: حماية الموروث الثقافي:

قد تطور مبدأ الحفاظ على التراث وكان في بداية الأمر يتركز على التراث المادي، ولكن لاحقاً تتطور ليهتم بالموروث الثقافي كمحاولة إدماجه ضمن علميات التنمية المستدامة ، يتمتع الموروث الثقافي بحماية خاصة في القانون الدولي الإنساني، وتشكل مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين والأنظمة الوطنية على مستوى الدول الإطار العام لحماية التراث الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي، ومنها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالنزاع المسلح، ومعاملة المدنيين وقت الحرب الموقعة عام 1949 م)، التي تمنع ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية، وأماكن العبادة التي تشكل التراث الروحي للشعوب إضافة إلى اتفاقية لاهاي والبروتوكولات التابعة لها، التي وقعت في المؤتمر الدولي الذي أشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" عام 1954 م)، وقد جاء في المقدمة الخاصة بها ما يمنع من إلحاق أية أضرار بالموروث الثقافي حين أكدت على أن "الضرر الذي يلحق الممتلكات الثقافية لأي شعب من الشعوب إنما يعدّ ضرراً أصاب التراث الثقافي للإنسانية جمعاء، نظراً لأن كل شعب يسهم بنصيب في ثقافة العالم. (سلوى أحمد ميدان ، 2011ص، 72)

ويأتي في مقدمة هذه المخاطر ما تتعرض له من تدمير وتلف أثناء النزاعات المسلحة، فضلاً عن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية.

لقد أولت المنظمات الدولية ذات الصلة موضوع الحماية الدولية للتراث الثقافي اهتماماً غير مسبق وفي مقدمتها منظمة اليونسكو، ويتمثل ذلك بالجهد الذي تبذله من أجل حماية التراث الثقافي، وصونه، والمحافظة عليه نظراً لأهميته في حياة الأمم والشعوب، وكونه يُمثل قيمة مضافة لكل دولة علي حده ولهذا، عمل المجتمع الدولي منذ أكثر من نصف قرن على تحديد قواعد عامة يتوقع من الدول الأعضاء مراعاتها لحماية ذلك التراث؛ من خلال العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية، التي توصي كذلك بأن تُصدر الدول مبادئ، ومعايير، وقوانين خاصة بها لحماية تراثها، وممتلكاتها الثقافية الموجودة على أراضيها بما يتفق مع النظم الدستورية السائدة في كل بلد، حتى تتكامل مع النظم والقوانين الدولية ولم ينحصر نطاق الحماية الدولية للتراث الثقافي في فترات السلم فحسب، بل امتدت الحماية إلى فترات النزاع المسلح والحروب، كما لم تنحصر أحكام الحماية الدولية في التراث المادي فقط، وإنما امتدت إلي التراث الثقافي غير المادي (علي موفق، 2002م، ص 38) .

إن السعي الحثيث والدؤوب في الحفاظ على الإرث القومي والإسلامي هو أمانة نقدمها للأجيال القادمة نذكرهم فيها بأسلوب أجدادهم الرائع في الحياة وطريقتهم المثلى في الديمومة إلى نهاية العالم في وقت ربما كانوا فيه بأمس الحاجة للعيش في ظروف قد تنتهي فيها كل هذه الضجة والفوضى التي أحدثتها التقنيات الحديثة والتي أدت إلى تدمير جزء من البيئة التي نعيش فيها.

إن النمو في قطاع السياحة الثقافية وما فيها من صناعات تقليدية له المردود الاقتصادي الذي يساهم في الدخل القومي، وبخاصة في الدول التي تهتم بهذا القطاع وتخطت المفهوم الفولكلوري له، واعتبرته قطاعاً

إنتاجيا ضمن التخطيط السياحي. وعليه نجد تنظيم المعارض والمؤتمرات الخاصة بالحرف اليدوية والتقليدية دورياً عامل مهماً في تحفيز المشاركة المحلية والدولية، وأصبح هذه الجهود تشكل حيزاً إنمائياً فاعلاً له من يرعاه ويموله ورأسماله ومواسمه وزبائنه. والمحافظة على التراث وحمايته لا تعني التقليد بل الابتكار من التراث لمسيرة الحاضر، هذا كله يجعل الحاجة ماسة لزيادة أعداد الحرفيين والمصممين للحرف التقليدية إضافة إلى الخبراء في الدعاية والتسويق، ومقدرة الجهود الفردية في تنمية الصناعات التقليدية وربطها بالسياحة، وحده غير كافي وإنما يبقى العبء الأكبر على الدولة لتنشيط هذا القطاع، فالدول الحديثة تربط بين التنمية والتخطيط العلمي انطلاقاً من دراسة معطيات الواقع لبناء المستقبل. وذلك يحدث من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة، ومنح الحوافز، وتشجيع الاستثمار، وإثارة اهتمام السياح، كذلك تعديل وظائف بعض المباني الأثرية، وإنشاء المراكز الحرفية في المدن والقرى، بالإضافة إلى التركيز على التنوع والاختصاص الحرفي، وإقامة المتاحف المختلفة بهدف التعريف بهذه الحرف وتجميع الموجود منها، لأنها مورد سياحي يساعد في المحافظة على التراث وعدم تركه للضياع، أيضاً الاهتمام بنشر الوعي لان في غيابه يحدث تدني الشعور بالاعتزاز بالذات واختفاء الشخصية الثقافية المحلية، نتيجة لانصهار المجتمع المحلي في نسيج ثقافات خارجية. كذلك قد يتحول بعض المواطنون إلى سماسرة وتتحول المورثات الثقافية إلى سلع للبيع، بل يتحول كل شيء للبيع حتى الشعائر والطقوس الدينية بسبب هذه الشخصية المطموسة والأنايية. ومن ثم تضيع أو تدمر كثيرا من المعالم التاريخية والثقافية، نتيجة تعرضها للسراقات والإهمال وعدم الاكتراث بسبب ضياع الهوية الاجتماعية.

على الرغم من الجهود الحالية المبذولة من الجهات التي تعنى بالتراث لرفع مستوى الوعي لدى المواطن لأهمية هذا التراث وما يحمله من قيم، إلا أنه لا يزال كثير من شرائح المجتمع قليل وعي لهذه الأهمية، خصوصاً في ظل غياب الخطط والبرامج التوعوية.

أن ضعف الوعي التراثي لدى الناس وجهلهم به سبب رئيسي من أسباب اندثاره وضياع الكثير من عناصره، ولهذا يجب أن نعمل على تعميق الوعي بالتراث حتى يتم إيجاد الصلة بين المواطن وتراثه ليقوم عن قناعة وإدراك بالحفاظ عليه والدفاع عنه، ولإبراز التراث الوطني، والإسهام في الحيلولة دون مسخ أو اندثار التراث الثقافي والاجتماعي ومفتاح الحفاظ على التراث الأثري والشعبي يمكن بادئ ذي بدء في إصدار التشريعات التي تكفل حماية الممتلكات الثقافية المحلية والمعالم التاريخية والأثرية في أماكنها الأصلية وكذلك المنقولة ضمن مجموعات أو في متاحف ملائمة، لأن قطاع الصناعة التقليدية أصبح اليوم مرتبط بسياسات داعمة للمحافظة على التراث وإعادة تأهيله بما يسمح لهذا القطاع أن يلعب دوره في تثبيت الهوية، ودوره التربوي والفني والتاريخي، بالإضافة إلى دوره الاقتصادي المتمثل بخاصة في تطوير السياحة الثقافية لضمان مسار التنمية المستدامة، وقد ساعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل واسع، فالسائح يهتم بالصناعات التقليدية ويستهلك الكثير منها حيث يعتبرها قيمة سياحية وهي من التي يزورها.

والمطلوب هو العمل على الأخذ بإيجابياتها والاستفادة منها، وتغادي سلبياتها، جنباً إلى جنب مع تثقيف المجتمع بأضرارها والعمل على اجتنابها. والدولة الليبية تزخر بتراث وقيم إسلامية عربية عريقة، ومواطنوها قادرون أن يقدموا إسهاماً فاعلاً في التوجهات العالمية المستقبلية. وعليه فإن لدى السكان الليبيين ثقافة غنية ومتنوعة يعتزون بها عن جدارة، ويجب أن تستثمر سياحياً لكي توتي ثمارها.

وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد على ما يلي:

1. يجب إبراز خصائص الثقافة والتراث في جميع مناطق ليبيا، والتعامل الفاعل مع التراث الوطني، وتوظيفه بجميع عناصره لتنمية سياحية قيمة ومستدامة، والعمل مع الجهات ذات العلاقة على توثيق وتسجيل التراث الثقافي وحفظه بطريقة تؤكد التنوع الثقافي الفريد والأصيل وتزيد من ثرائه، وتعزز من الهوية الثقافية.
2. تعد السياحة إحدى الأدوات الفاعلة التي يمكن أن تجنّد لبيان الواقع الصحيح للقيم والثقافة، المحلية الأصيلة، وهي وسيلة مهمة للتصدي للحملات الإعلامية المغرضة الموجهة ضد العرب والمسلمين.
3. توعية المجتمع والملاك بأهميتها من الناحية الثقافية والسياحية، والعمل كذلك مع الجهات ذات العلاقة على المحافظة وإحياء الحرف والصناعات التقليدية والأسواق الشعبية وتفعيل تلك المواقع بالمهرجانات الثقافية والتسويقية.
4. دعم الأنشطة الجامعية في مجال الموروث الحضاري، والعمل على تأكيد الشراكة بين الجامعات والمجتمع المحلي في هذا المجال، ودعم جهود فهرسة جميع مقتنيات هذا الموروث وتوثيقها، وإنشاء المراكز العلمية المتخصصة في هذا المجال.
5. إقامة هيئة وطنية تعنى بتشجيع الصناعات التقليدية وتطويرها وتسويقها وإقامة المعارض التراثية.
6. التشجيع على إبراز العادات والتقاليد والعروض الشعبية المميزة وتفعيلها ضمن منظومة ثقافية سياحية تسهم في المحافظة على هذه الثقافة وتزيد من جذب الزوار إلى تلك المناطق. وتتصب جميع هذه الجهود في إطار حاجة كل مجتمع إلى احتضان العولمة بالشكل الذي يناسب ثقافته وتراثه وهويته، أخذاً في الحسبان تأكيد أفضلية التراث الثقافي على المكاسب الاقتصادية تحوطاً من تيار العولمة وآثاره المحتملة.
7. الحماية والحفاظ على إبداعات الآباء والأجداد من معدات وأدوات، ووثائق، ومخطوطات، وصور، إلى جانب ذلك كله حفظ وصيانة المخطوطات القيمة ذات الصبغة الثقافية التاريخية أو العلمية.
8. القيام بتسجيل والتوثيق للتراث، لأنه يعد مرآة تعكس ماضي وحاضر المجتمع.
9. إقامة نظام لحماية التراث الثقافي بمختلف أشكاله وصيانه وحفظه والمحافظة عليه، وكذا توفير التدابير الوقائية لمواجهة كافة مخاطر أشكال التغيير والتدهور، وكل ما من شأنه أن ينال منه ويؤدي إلى زواله، ويتأتى ذلك بسن التشريعات القانونية الملزمة والمناسبة لصيانة هذا التراث الثقافي.

إن اهتمام أي دولة بالسياحة والإسهام في تنمية الشعور، والاعتزاز بالانتماء الوطني، كذلك تنمية الذوق الحضاري للإنسانية يدفعها إلى العمل على النهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود

السائحون وذلك لان السياحة توفر فرص تبادل المعارف والأذواق والفنون فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الفني والحضاري في إمكانات الاقتصاد الوطني (علي موفق، 2002م، ص 38). لا يختلف اثنان في أن التطوير في المجالات الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية يأتي في سلم أولويات أي بلد لدرجة أن التراث الأثري يُهمل وتُدمر عناصره بحجة هذا التطوير، وهي إشكالية يواجهها مخطوطو التنمية، خصوصاً أن التراث الأثري يعتبر من المواضيع الحساسة لأي بلد؛ نظراً للقيم المختلفة التي يحملها، والتي تأتي في مقدمتها القيم المرتبطة بالهوية، إضافةً إلى القيم الأثرية، والعلمية، والتعليمية، والتاريخية، والجمالية، والمعلوماتية، والبحثية، وغيرها. ومن هنا نجد أن هناك إشكالية فيما يتعلق بعملية الموازنة بين الحفاظ على التراث الأثري والتنمية البشرية أيضاً تؤدي الحرف والهويات دوراً هاماً في السياحة حيث تجلب مداخيل هامة عن طريق بيع التحف والهدايا التذكارية التي يصنعها الحرفيون، أما الهويات مثل المسرح الغناء والرقص الشعبي، فهي وسيلة فعالة لجلب السياح إلى البلد وكذلك خلق فرص عمل جديدة.

وقد انبثقت الصناعات التقليدية من البيئة المحلية وارتبطت بها ارتباطاً وثيقاً واتخذت حرفةً ومصدراً للعيش لكثير من أفراد المجتمع، وهي تمتاز بأنها تراث حضاري يجسّم المظاهر الحياتية والمراحل الحضارية لأي مجتمع نشأت فيه، ويظهر ذلك في منتجات الصناعات التقليدية على الحجر أو الفخار أو التي يتم نقشها على الأخشاب والجلود والمعادن وغيرها. (10) (مجلة الأولى، العدد الأول، الربيع 2009م، ص 29).

ومما لا شك فيه أن الصناعات التقليدية هي جزء مهم من التراث العربي الليبي وهي حلقة الوصل بين الماضي والحاضر والمستقبل وهي المعيار الصحيح لحضارة المجتمع وصدى تقدمه حضارياً واستمراراً لثقافة الأجداد، بالإضافة إلى أنها القاعدة الأساسية لكافة الصناعات الحديثة إذ أن كل صناعة قامت أساساً على الحرفة المنتجة يدوياً (محمد إبراهيم، يسري دعبس، 2004م، ص 219).

وعليه يتطلب تعريف السياح بالعادات والتقاليد والتراث وذلك من خلال العمل على تنفيذ الآتي: -

- 1) إقامة المعارض الخاصة بالمقتنيات الشعبية من أجل تعريف السياح بالصناعات التقليدية وبخاصة بالقرب من المناطق السياحية التي تتوفر فيها شواخص أثرية ويزورها السائح أيضاً الإكثار من المشاركة في المعارض سواءً الخارجية الدولية أو المحلية.
- 2) إعداد المطويات وبعده لغات تبين عادات وتقاليد وتراث الشعب الليبي، وأهم الأماكن السياحية والتراثية ومواعيد إقامة المهرجانات والمعارض والاحتفالات وتوزيعها على السياح، أو بالسفارات الليبية بالخارج، أيضاً وضع الملصقات الدعائية وتوزيع الكتيبات السياحية والنشرات الدورية والهدايا التذكارية الرمزية سواءً بالمعارض والمهرجانات.
- 3) القيام بدعوة السياح لحضور المناسبات، التي تعرف بالتراث والتقاليد الليبية كالمناسبات الاجتماعية والاحتفالات الوطنية الشعبية وإدماجهم في هذه الاحتفالات والمهرجانات والمناسبات.

- 4) إقامة ورش ومراكز تهتم بالعمل في الأشغال اليدوية التقليدية، وخلق سوق محلي لها ثم تسويقها للخارج، وإنشاء متاحف تراثية توثق الثقافة الليبية والصناعات التقليدية.
- 5) الاهتمام بتدريب وتأهيل الأيدي الليبية العاملة بهذا المجال وتشجيعها من خلال دعمها وشراء إنتاجها وتسويقها لمنتجاتها.
- 6) إقامة مختلف المهرجانات الشعبية والتراثية التي تعرض فيها الموروثات الثقافية، إلى جانب ذلك إقامة المهرجانات الدورية في المدن والقرى المختلفة.
- وعليه فإن تنفيذ الآراء السابقة ستكون وجهاً مقبولاً للسياحة الثقافية، ومن ثم تكون دعماً لحركة السياحة الداخلية والخارجية.

الخاتمة:

وخلاصة القول إن لكل أمة تراثاً تعتر وتفتخر به وتعتبره الجذور التي تمتد في الماضي السحيق ليؤرخ تاريخها، وإن الموروث الشعبي يبقى السمة الأساسية التي تحفظ للشعوب خصوصياتها وتميزها. وإن الحفاظ عليه هو الحفاظ على الهوية والوجود، كما يعتبر حفاظاً على مقومات تساهم في تفعيل الجذب السياحي. لكن الملاحظ هو القصور الفعلي في الاهتمام بهذه الموروثات على المستوى المحلي عموماً، إذ نرى إن المؤهلات السياحية التي تمتلكها ليبيا ليست أقل أهمية من تلك التي تمتلكها دول الجوار العربي، لكن الاختلاف يظهر في طرق استغلال الموروث الثقافي وبشكل جيد.

النتائج:

1. إن الموروث الثقافي الليبي يعد مؤثراً أصيلاً وفعالاً في مجال تنشيط السياحة وذلك لما تتميز به ليبيا من أسلوب خاص في البناء والحرف والأزياء والرقصات المتميزة والأكلات الشعبية.
2. يعد التراث من أبرز المظاهر التي تعكس الاهتمام بالتاريخ والتراث حيث يعكس جوانب مختلفة من تاريخ الوطن والهوية الثقافية للبلاد.

التوصيات:

- وفي الأخير ندرج مجموعة من التوصيات الرامية إلى وضع سياسة واضحة المعالم للنهوض بالتراث الشعبي والجوانب السياحية ومنها:
1. ضرورة وضع خطة واضحة وفعالة لحماية التراث الثقافي بليبيا وضرورة احتضان وصقل وتشجيع المبادرات الهادفة إلى ذلك.
 2. تقديم الدعم المعنوي والمادي لصالح الجمعيات والمجتمع المدني المهتم بترقية التراث.
 3. نشر الوعي لدى المواطن وكذا السائح على حد سواء بضرورة الحفاظ على المناطق السياحية الثقافية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
 4. تذليل العقبات التنظيمية والإدارية التي تحول دون تحقيق مشاريع استثمارية سياحية

5. تعميم التشريعات الخاصة بالتراث وتوزيعها في شتى مرافق المؤسسات الحكومية والشعبية وعلى امتداد الوطن بحيث يعرف المواطن حقوقه وواجباته في هذا الخصوص

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "ما هو التراث العالمي"؟.
www.unesco.org/ar/home/resources-services/faqs/world-heritage/
2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "التراث الثقافي المادي"، مكتب اليونسكو بالقاهرة.
www.unesco.org/new/ar/cairo/culture/tangible-cultural-heritage/
3. طاهر حسين وآخرون-بحث حول: دور العادات والتقاليد في تكوين الأنماط الإدارية" دراسة على الشركات المساهمة السعودية -"جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم إدارة أعمال- بدون تاريخ-ص: 2.
4. محمد الجوهري، حسن الشامي-قاموس مصطلحات الانتولوجيا والفلكلور - دار المعارف-1973- ص: 398.
5. سراج الدين، إسماعيل (د. ت) العمارة والمجتمع , ترجمة سنان حسن ,مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع , ص46
6. يسري دعبس، السياحة مفهومها وأنماطها وأعدادها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص20.
7. اتفاقيات جنيف الأربع، (1997) م .(اللجنة الدولية للصليب الأحمر . ط. 4. جنيف .ملحق 1 ، ص 43 ، وملحق 2، ص 102 ؛ حسن جوني، تدمير الأعيان الثقافية أو احتلال التاريخ، مجلة الإنساني، الصليب الأحمر، 2010، عدد 47 ، ص 11.
8. سلوى أحمد ميدان، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، دار الكتب القانونية، مصر 2011، ص، 72.
9. علي موفق أهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر كلية الاقتصاد، 2002م، ص 38.
10. مجلة الأولى، العدد الأول، الربيع 2009م، مجلة شهرية تصدرها شركة خدمات الطرق السريعة، ص 29.
11. محمد إبراهيم، يسري دعبس، الصناعات التقليدية والجذب السياحي في حوض البحر المتوسط "دراسات وبحوث في الأنثروبولوجيا الاقتصادية"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط1، 2004م، ص 219.